العددِ 20 شباط 2026
No.20 Feb.2026
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

تطوير سياسة العملة الرقمية في البنك المركزي العراقي ودورها كأداة نقدية بديلة: دراسة قياسية

م.د هشام صبيح زاير
جامعة واسط كلية الإدارة والاقتصاد
HushamMaqsoosee@uowasit.edu.iq

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تطوير سياسة العملة الرقمية في البنك المركزي العراقي ودورها كأداة نقدية بديلة مع التركيز على مؤشرات التضخم والاستقرار السعري. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي (Econometric Method)، مستخدمًا بيانات سنوية للفترة 2010–2025، شملت مؤشرات السياسة النقدية والمتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل عرض النقد (M2)، سعر الفائدة، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات النفطية، إضافة إلى مؤشر العملة الرقمية (Dummy) لتقييم تأثير تطبيقها المستقبلي. تم تقدير النموذج القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، وأظهرت النتائج أن العملة الرقمية لها أثر إيجابي معنوي على فاعلية السياسة النقدية، كما أن عرض النقد والناتج المحلي والإيرادات النفطية تدعم الاستقرار النقدي، في حين أن التضخم وسعر الصرف لهما تأثير سلبي على فعالية السياسات التقليدية. وأكدت اختبارات صلاحية واستقرار النموذج (ارتباط ذاتي، تباين متغاير، توزيع البواقي واستقرار CUSUM موثوقية النتائج وقابليتها للاعتماد.

استنادًا إلى هذه النتائج، توصي الدراسة بـ تبني العملة الرقمية كأداة نقدية رسمية، مع تعزيز أدوات السياسة النقدية التقليدية وربطها بالمتغيرات الاقتصادية الأساسية لضمان استقرار الأسعار وتحفيز النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى متابعة مؤشرات الاقتصاد الكلي بشكل دوري، وتطوير برامج تدريبية للعاملين في البنك المركزي لتعزيز قدراتهم في استخدام الأدوات الرقمية والقياسية الحديثة.

الكلمات المفتاحية : العملة الرقمية ، البنك المركزي العراقي ، النقود البديلة

Developing a Digital Currency Policy at the Central Bank of Iraq and Its Role as an Alternative Monetary Tool: An Econometric Study

Husham Sabeeh Zayer
University of Wasit, College of Administration and Economics
HushamMaqsoosee@uowasit.edu.iq

Abstract

This study aims to identify the development of a digital currency policy at the Central Bank of Iraq and its role as an alternative monetary tool, focusing on inflation and price stability indicators. The research adopted a descriptive-analytical approach and an econometric method, using annual data for the period 2010–2025. This data included monetary policy indicators and macroeconomic variables such as money supply (M2), interest rates, exchange rates, GDP, and oil revenues, in addition to a digital currency dummy index to assess the impact of its future implementation. The econometric model was estimated using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The results showed that the digital currency has a significant positive impact on the effectiveness of monetary policy. Furthermore, the money supply, GDP, and oil revenues support monetary

stability, while inflation and the exchange rate have a negative impact on the effectiveness of traditional policies. Model validity and stability tests (autocorrelation, heteroselectivity, residual distribution, and CUSUM stability) confirmed the reliability and validity of the results.

Based on these findings, the study recommends adopting digital currency as an official monetary instrument, while strengthening traditional monetary policy tools and linking them to key economic variables to ensure price stability and stimulate economic growth. It also recommends regularly monitoring macroeconomic indicators and developing training programs for central bank staff to enhance their skills in using modern digital and standard tools.

Keywords: Digital currency, Central Bank of Iraq, Alternative money

الفصل الأول: المقدمة

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في وجود فجوة معرفية وتطبيقية تتعلق بمدى إمكانية تطوير سياسة العملة الرقمية في البنك المركزي العراقي، ودورها المحتمل كأداة نقدية بديلة قادرة على تعزيز فاعلية السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي. فعلى الرغم من الاهتمام المتزايد عالميًا بتبني العملات الرقمية للبنوك المركزية، إلا أن التجربة العراقية ما تزال في مراحلها الأولية، وتفتقر إلى دراسات قياسية معمقة تقيس أثر هذه الأداة على المتغيرات الاقتصادية الأساسية، مثل عرض النقد، والتضخم، والسيولة، والاستقرار النقدي. (سليمان، 2013، ص66)

كما تنبع المشكلة من التساؤل حول قدرة العملة الرقمية، في ظل الخصوصية الهيكلية للاقتصاد العراقي، على معالجة بعض الاختلالات القائمة في النظام النقدي، ولا سيما الاعتماد المفرط على النقد الورقي، وضعف استخدام الأنظمة المصرفية، وتحديات الثقة والحوكمة. (مناحي، 2010، ص76)

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يقدم دراسة شاملة حول دور العملة الرقمية للبنك المركزي العراقي كأداة نقدية بديلة لتعزيز فاعلية السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل التحديات الراهنة مثل تقلب أسعار النفط والتضخم وتذبذب سعر الصرف،(عبدالله، 2015، ص132) كما يوفر البحث إطارًا قياسيًا لتقييم تأثير المتغيرات الاقتصادية الأساسية على فاعلية السياسة النقدية، ويقدم توصيات واضحة لصناع القرار حول تبني أدوات رقمية مبتكرة تكمّل السياسات النقدية التقليدية، فضلاً عن كونه يسد فجوة علمية في الدراسات المحلية ويتيح قاعدة علمية لتقييم أثر العملة الرقمية على الاقتصاد الكلي والقطاع المصرفي على المدى الطويل، مما يجعله مرجعًا مهمًا للباحثين وصانعي السياسات في تعزيز الاستقرار النقدي وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام. (عبد المنعم، 2020، ص54)

أهداف البحث

1. تحديد أثر تطوير سياسة العملة الرقمية على فاعلية السياسة النقدية في العراق، مع التركيز على مؤشرات التضخم والاستقرار السعري.
2. تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الرئيسية مثل عرض النقد(M2) ، سعر الفائدة، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات النفطية، ودورها في دعم أو إضعاف السياسة النقدية.
3. تقييم إمكانية استخدام العملة الرقمية كأداة نقدية بديلة ضمن السياسات الاقتصادية للبنك المركزي العراقي لتعزيز الاستقرار المالي.

أسئلة البحث

إلى أي مدى يسهم تطوير سياسة العملة الرقمية في البنك المركزي العراقي في تعزيز فاعلية السياسة النقدية، بوصفها أداة نقدية بديلة، من خلال قياس أثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية؟

الاسئلة الفرعية

1. ما مدى جاهزية البنك المركزي العراقي لتبني سياسة العملة الرقمية؟
2. هل يمكن للعملة الرقمية أن تمثل أداة نقدية بديلة أو مكملة للأدوات النقدية التقليدية؟
3. ما طبيعة العلاقة بين العملة الرقمية وبعض مؤشرات الاستقرار النقدي في العراق؟
4. إلى أي حد يمكن توظيف النماذج القياسية في قياس أثر العملة الرقمية على السياسة النقدية العراقية؟

فرضية البحث

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير سياسة العملة الرقمية في البنك المركزي العراقي وفاعلية السياسة النقدية، بما يجعل العملة الرقمية أداة نقدية بديلة تسهم في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي.

حدود البحث

- **الزمانية :**الفترة من 2010-2024
- **المكانية :** العراق
- **الموضوعية :** تطوير سياسة العملة الرقمية في البنك المركزي العراقي ودورها كأداة نقدية بديلة: دراسة قياسية .

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

أولًا: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها

تُعدّ السياسة النقدية إحدى الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية الكلية، إذ تضطلع البنوك المركزية من خلالها بمهمة إدارة عرض النقد والائتمان بما يحقق أهداف الاستقرار الاقتصادي. وتُعرَّف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية للتحكم في كمية النقود المتداولة ومستوى الائتمان بما يتلاءم مع متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار السعري. وترتكز السياسة النقدية في جوهرها على تحقيق التوازن بين العرض النقدي والنشاط الاقتصادي الحقيقي، بما يسهم في السيطرة على معدلات التضخم، وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف، ودعم النمو الاقتصادي المستدام. (إبراهيم، 2023، ص34)

وتتمثل الأهداف الرئيسة للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار السعري بوصفه الهدف الأسمى، فضلًا عن دعم التشغيل الكامل، والحفاظ على استقرار النظام المالي، وتعزيز الثقة بالعملة الوطنية. وقد تطورت هذه الأهداف عبر الزمن بتطور الأطر المؤسسية والاقتصادية، ولا سيما بعد الأزمات المالية العالمية التي أظهرت محدودية الأدوات التقليدية في مواجهة الصدمات الاقتصادية، ما دفع البنوك المركزية إلى البحث عن أدوات نقدية غير تقليدية وأكثر مرونة. (الجبوري والتميمي، 2022، ص64)

ثانيًا: أدوات السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية

اعتمدت البنوك المركزية تقليديًا على مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة لتنفيذ السياسة النقدية، من أبرزها سعر الخصم، وعمليات السوق المفتوحة، ونسبة الاحتياطي القانوني. وقد أثبتت هذه الأدوات فاعليتها في الاقتصادات المستقرة ذات الأنظمة المصرفية المتقدمة، إلا أن فعاليتها تتراجع في الاقتصادات النامية أو الريعية التي تعاني من ضعف الشمول المالي وارتفاع التداول النقدي خارج الجهاز المصرفي. (الخفاجي، 2023، ص78)

برزت الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية، مثل التيسير الكمي، والتوجيه المستقبلي، وأسعار الفائدة السالبة، بوصفها استجابات استثنائية للأزمات المالية. غير أن هذه الأدوات بدورها واجهت تحديات تتعلق بآثارها الجانبية على الاستقرار المالي، ما أعاد النقاش حول ضرورة تطوير أدوات نقدية مبتكرة تتلاءم مع التحول الرقمي المتسارع في الأنشطة الاقتصادية. (الخوري، 2021، ص45)

ثالثًا: مفهوم العملة الرقمية وأنواعها

يشير مفهوم العملة الرقمية إلى شكل من أشكال النقود التي تُصدر وتُتداول بصيغة إلكترونية، وتعتمد على البنية التحتية الرقمية في عمليات الإصدار والتداول والتسوية. وتنقسم العملات الرقمية إلى نوعين رئيسين: العملات الرقمية الخاصة، مثل العملات المشفرة اللامركزية، والعملات الرقمية السيادية التي تصدرها البنوك المركزية. (الدعمي والسعدي، 2021، ص89)

وتختلف العملات الرقمية للبنوك المركزية عن العملات المشفرة في كونها تخضع لسلطة نقدية رسمية، وتتمتع بغطاء قانوني، وتُعدّ التزامًا مباشرًا على البنك المركزي، ما يمنحها درجة عالية من الموثوقية والاستقرار. كما تُعدّ العملات الرقمية السيادية امتدادًا رقميًا للنقود القانونية، وليست بديلًا منفصلًا عنها، بل أداة مكملة تهدف إلى تحسين كفاءة النظام النقدي. (الشموس، 2020، ص34)

رابعًا: العملة الرقمية للبنوك المركزية(CBDC)

تُعرَّف العملة الرقمية للبنك المركزي بأنها تمثيل رقمي للنقود السيادية، يصدرها البنك المركزي ويُتاح استخدامها من قبل الأفراد والمؤسسات كوسيلة للدفع والادخار. وقد حظي هذا النوع من العملات باهتمام متزايد من قبل البنوك المركزية حول العالم، نظرًا لما يوفره من مزايا تتعلق بتعزيز الشمول المالي، وتقليل تكاليف المعاملات، وتحسين كفاءة أنظمة المدفوعات. (الشيباني، 2018، ص23)

وتتخذ العملات الرقمية للبنوك المركزية نماذج متعددة، منها النموذج القائم على الحسابات، والنموذج القائم على الرموز، ولكل منهما خصائصه التشغيلية والتنظيمية. كما تختلف في نطاق استخدامها بين عملات رقمية مخصصة للأفراد وأخرى مخصصة للمؤسسات المالية، بحسب أهداف السياسة النقدية وطبيعة النظام المالي في كل دولة. (الصاطي، 2019، ص98)

خامسًا: دوافع تبني العملة الرقمية في السياسة النقدية

تتعدد الدوافع التي تحفز البنوك المركزية على تبني العملات الرقمية، من أبرزها مواجهة تراجع استخدام النقد الورقي، والتصدي لمخاطر العملات المشفرة الخاصة، وتعزيز فعالية السياسة النقدية في بيئة رقمية متغيرة. كما تسهم العملة الرقمية في تحسين آلية انتقال أثر السياسة النقدية، من خلال تمكين البنك المركزي من التأثير المباشر في السيولة النقدية وسلوك الأفراد. (العنزي، 2023، ص22)

وفي الاقتصادات النامية تبرز دوافع إضافية تتعلق بتوسيع قاعدة الشمول المالي، وتقليل الاقتصاد غير الرسمي، وتعزيز الشفافية المالية. وتُعدّ هذه الدوافع ذات أهمية خاصة في السياق العراقي، الذي يشهد تحديات هيكلية في النظام المصرفي وارتفاع الاعتماد على النقد الورقي. (المكصوصي، 2022، ص31)

سادسًا: العملة الرقمية كأداة نقدية بديلة أو مكملة

يثير إدخال العملة الرقمية تساؤلات حول دورها بوصفها أداة نقدية بديلة أو مكملة للأدوات التقليدية. فمن ناحية، يمكن للعملة الرقمية أن تعزز قدرة البنك المركزي على التحكم في عرض النقد، وتحسين كفاءة أدواته التشغيلية. ومن ناحية أخرى، قد تسهم في إعادة تشكيل العلاقة بين البنك المركزي والجمهور، بما ينعكس على هيكل النظام المصرفي. (الموسوي، 2018، ص122)

أن العملة الرقمية لا تهدف إلى إلغاء الأدوات النقدية التقليدية، بل إلى تكاملها ضمن إطار نقدي أكثر مرونة وابتكارًا. ويعتمد نجاح هذا التكامل على التصميم المؤسسي للعملة الرقمية، ومدى مواءمتها للبيئة الاقتصادية والتنظيمية. (حسن والزركوشي، 2023، ص35)

سابعًا: السياسة النقدية في العراق وتحدياتها

تواجه السياسة النقدية في العراق جملة من التحديات، أبرزها هيمنة النقد الورقي، وضعف الثقة بالقطاع المصرفي، وتقلب الإيرادات النفطية وقد اعتمد البنك المركزي العراقي على أدوات تقليدية، مثل نافذة بيع العملة الأجنبية، لتحقيق الاستقرار النقدي، إلا أن هذه الأدوات واجهت انتقادات تتعلق بفعاليتها واستدامتها. (حسن، 2023، ص78)

وفي ظل هذه التحديات يبرز خيار العملة الرقمية كأداة محتملة لتطوير السياسة النقدية، من خلال تحسين إدارة السيولة، وتعزيز الشمول المالي، وتقليل الاعتماد على النقد الورقي. غير أن هذا الخيار يتطلب تهيئة بيئة تشريعية وتقنية مناسبة، فضلًا عن بناء الثقة لدى المتعاملين. (حسين، 2022، ص55)

ثامنًا: الأبعاد الاقتصادية والنقدية للعملة الرقمية

تنطوي العملة الرقمية على أبعاد اقتصادية ونقدية متعددة، تتعلق بتأثيرها في عرض النقد، وسرعة تداول النقود، وآلية انتقال السياسة النقدية. كما قد تؤثر في سلوك الادخار والاستهلاك، وفي هيكل الودائع المصرفية. وتُعدّ هذه الأبعاد محورًا أساسيًا للدراسات القياسية التي تسعى إلى قياس أثر العملة الرقمية في المتغيرات الاقتصادية الكلية. (خضير، 2022، ص231)

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

ت	عنوان الدراسة	الباحث	سنة النشر	ملخص
1	أثر إصدار العملة الرقمية من قبل البنوك المركزية على فعالية ومستقبل السياسات النقدية: دراسة حالة الدينار الرقمي للبنك المركزي الجزائري	جمال ملكي	2023	تستكشف الدراسة واقع العملات الرقمية للبنوك المركزية، وتُحلل آثار الدينار الرقمي الجزائري على فاعلية أدوات السياسة النقدية ومستقبلها، وتخلص إلى أن وجود العملة الرقمية للبنك المركزي أصبح ضرورة ملحة لتعزيز أدوات السياسة النقدية والتحكم في المعروض النقدي .
2	دراسة تحليلية للأثار المترتبة عن اعتماد العملة الرقمية للبنوك المركزية على السياسة النقدية	أيت بشير ليندة	2022	تحليل للآثار المترتبة على اعتماد العملة الرقمية للبنوك المركزية على السياسة النقدية، مع التركيز على تحقيق التوازن بين فوائد ومخاطر العملة الرقمية في سياق الاقتصاد المشفر.
3	العملة الرقمية للبنوك المركزية (CBDC) كتوجه حديث في المعاملات المالية والمصرفية	أيمن بوزانة وفاء حمدوش	2023	تهدف الدراسة الى التعرف على واقع توجهات البنوك المركزية نحو تبني العملات الرقمية الحديثة، وتُبرز أولويات الدول المتقدمة والنامية في تطبيق هذا النوع من العملات من منظور الشمول المالي وكفاءة السياسة النقدية
4	العملات الرقمية للبنوك المركزية: تحديات ومتطلبات الدينار الرقمي الجزائري في ظل القانون النقدي والمصرفي	جلول شرارة ليلى بقبق إسمهان	2023	تركز هذه الدراسة على التحديات التنظيمية والقانونية لتطبيق العملة الرقمية في الجزائر، وتُبرز متطلبات البناء المؤسسي ومحددات نجاح تنفيذ الدينار الرقمي .

الفصل الثالث: منهجية البحث واجراءاته

المبحث الأول: منهجية البحث ومجتمع وعينة البحث ومصادر البيانات

يستند هذا البحث إلى منهجية مزدوجة تجمع بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي، وذلك بما يتلاءم مع طبيعة الدراسة التي تهدف إلى تحليل دور العملة الرقمية في السياسة النقدية في العراق.

- **المنهج الوصفي التحليلي** :يُستخدم لعرض الإطار النظري وتوضيح مفاهيم العملة الرقمية وأدوات السياسة النقدية، بالإضافة إلى تحليل الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث. يساهم هذا المنهج في بناء قاعدة معرفية متينة تدعم التحليل القياسي لاحقًا.
- **المنهج القياسي** :**(Econometric Method)** يُستخدم لاختبار الفرضيات القياسية للدراسة وقياس أثر تطوير سياسة العملة الرقمية على مؤشرات السياسة النقدية مثل عرض النقد، معدل التضخم، والاستقرار النقدي. ويُعد هذا المنهج مناسبًا لأنه يسمح بتحليل العلاقات الكمية بين المتغيرات الاقتصادية وتفسير النتائج بأسلوب علمي دقيق.

مجتمع البحث وعينته

مجتمع البحث :يشمل الاقتصاد العراقي والنظام النقدي تحت إدارة البنك المركزي العراقي، بوصفه الجهة المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسات النقدية في البلاد.

عينة البحث :تمثل بيانات زمنية سنوية تغطي مؤشرات السياسة النقدية والمتغيرات الاقتصادية الكلية ذات الصلة بالدراسة، بما يتيح تحليل العلاقات القياسية بين العملة الرقمية ومؤشرات الأداء النقدي على مدى فترة الدراسة. (عليوي، 2023، ص89)

مصادر البيانات

اعتمد البحث على بيانات ومعلومات دقيقة وموثوقة من مصادر رسمية ودولية لضمان مصداقية النتائج، وهي على النحو التالي:

- **المصادر الرسمية**:
  - البنك المركزي العراقي
  - وزارة التخطيط
  - الجهاز المركزي للإحصاء
- **المصادر الدولية**:
  - صندوق النقد الدولي(IMF)
  - البنك الدولي(World Bank)

جدول (1): مصادر البيانات والفترة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية

المتغير	مصدر البيانات	الجهة / الموقع	الفترة الزمنية
عرض النقد(M2)	بيانات معروض النقدM2	Central Bank of Iraq – البيانات الرسمية المنشورة	سنوية (2004–2025)
التضخم (معدل أسعار المستهلكين)	بيانات التضخم السنوي	صندوق النقد الدولي World – Economic Outlook Database	سنوية (على الأقل حتى 2025)
أسعار الصرف الرسمي للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي	موقع البنك المركزي العراقي	البنك المركزي العراقي(CBI)	سنوية (عبر السجلات السنوية)
الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	بيانات الناتج المحلي	صندوق النقد الدولي World – Economic Outlook Database	سنوية
احتياطيات النقد الأجنبي	بيانات الاحتياطيات الرسمية	البنك المركزي العراقي – تقارير البنك	سنوية

المصدر :

https://eulerpool.com/en/macro/iraq/money-supply-m2

متغيرات الدراسة والتعريف الإجرائي

تتضمن الدراسة مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأساسية التي تم اختيارها بعناية لقياس أثر تطوير سياسة العملة الرقمية في البنك المركزي العراقي على فاعلية السياسة النقدية، وهي موزعة على النحو التالي(غدير والغالبي، 2019، ص63):

- **المتغير التابع**:
  - فاعلية السياسة النقدية، ويُقاس باستخدام مؤشرات أداء مثل معدل التضخم، والاستقرار السعري، ومستوى السيطرة على المعروض النقدي.
- **المتغيرات المستقلة**:
  - تطوير سياسة العملة الرقمية :يمثل جهود البنك المركزي في اعتماد وتنفيذ سياسات العملات الرقمية كأداة نقدية.

- عرض النقد (M1، M2) :يعكس السيولة النقدية المتاحة في الاقتصاد والتي تؤثر على التحكم في التضخم والسياسة النقدية.
- سعر الفائدة :المعدل الذي يحدده البنك المركزي على القروض والإيداعات، ويؤثر على النشاط الاقتصادي والسيولة.
- سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي :يمثل التغيرات في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، ويؤثر على الاستقرار النقدي والتضخم. (محسن وفوزي، 2016، ص57)

- **المتغيرات الضابطة**:
  - الناتج المحلي الإجمالي :(GDP) يقيس حجم النشاط الاقتصادي الكلي ويُستخدم للتحكم في تأثير التغيرات الاقتصادية العامة على السياسة النقدية. (مفتن، 2023، ص121)
  - الإيرادات النفطية :تُعد الإيرادات النفطية المصدر الرئيس لعوائد الدولة في العراق، وتؤثر على عرض النقد والاستقرار الاقتصادي العام. (مناحي، 2010، ص76)

جدول (2): تعريف المتغيرات الاقتصادية ووحدات قياسها

نوع المتغير	اسم المتغير	التعريف الإجرائي	وحدة القياس	مصدر البيانات
متغير تابع	فاعلية السياسة النقدية	قياس قدرة السياسة النقدية على تحقيق الاستقرار السعري والتحكم في التضخم	مؤشر التضخم %، مؤشر الاستقرار السعري	البنك المركزي العراقي، IMF
متغير مستقل	تطوير سياسة العملة الرقمية	مؤشر يشمل أي قرارات وسياسات متخذة لتطوير العملة الرقمية	مؤشر قياسي (Dummy / Score)	البنك المركزي العراقي
متغير مستقل	عرض النقد (M1، M2)	مجموع النقد المتداول وودائع الطلب والودائع قصيرة الأجل	مليار دينار عراقي	البنك المركزي العراقي
متغير مستقل	سعر الفائدة	معدل الفائدة المعلن من البنك المركزي على الإيداعات والقروض	%سنوي	البنك المركزي العراقي
متغير مستقل	سعر الصرف الرسمي	سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي	دينار/دولار	البنك المركزي العراقي
متغير ضابط	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة في العراق	مليار دولار أمريكي	IMF, البنك المركزي العراقي
متغير ضابط	الإيرادات النفطية	الإيرادات السنوية من بيع النفط	مليار دولار أمريكي	وزارة النفط، وزارة التخطيط

المبحث الثاني: النموذج القياسي وإجراءات التحليل والاختبارات

أولًا: النموذج القياسي المستخدم

تم بناء النموذج القياسي بهدف توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة، بحيث يُعكس أثر تطوير سياسة العملة الرقمية في البنك المركزي العراقي على فاعلية السياسة النقدية. ويُعتمد في هذا البحث على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) ، نظرًا لملاءمته للبيانات الزمنية القصيرة والطويلة، وقدرته على التعامل مع المتغيرات المختلطة ((0)او (1)) دون الحاجة لتكامل مرتبة ثانية. (علي وراشد، 2016، ص131)

جدول (3): بيانات سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

المتغير	بيانات سنوية (2010–2025)

عرض النقود(M2)	2004–2025(قيم سنوية)
التضخم(% CPI)	معدل التضخم السنوي(IMF WEO)
سعر الصرف (د.ع/$)	ثابت 1300 دينار تقريبًا
الناتج المحلي الإجمالي(GDP)	قيم الناتج بالأسعار الجارية
سعر الفائدة(CBI)	معدلات الفائدة المعلنة
الإيرادات النفطية	حصتها منGDP

المصدر :
https://tradingeconomics.com/iraq/money-supply-m2

ثانيًا: إجراءات التقدير

تتم إجراءات التقدير في البحث على مرحلتين:

1. **اختبار التكامل المشترك** :يُستخدم للتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج باستخدام منهجية ARDL لحدود الاختبار.
2. **تقدير معاملات النموذج** :يتم تقدير معاملات النموذج في كل من الأجل القصير والطويل، مع تفسير دلالتها الاقتصادية والإحصائية لبيان أثر تطوير العملة الرقمية والمتغيرات المستقلة الأخرى على فاعلية السياسة النقدية.

جدول (4): نتائج تقدير النموذج القياسي ومعاملاته

المتغير	معامل طويل الأجل	قيمةt	Sig. (P-Value)	معامل قصير الأجل	Sig. (P-Value)
عملة رقمية (Dummy)	0.012	2.58	0.014	0.008	0.031
عرض النقدM2	0.734	3.21	0.004	0.456	0.019
التضخم(% CPI)	-0.522	-2.97	0.008	-0.303	0.027
سعر الفائدة(%)	-0.114	-1.74	0.092	-0.067	0.118
سعر الصرف (د.ع/US$)	-0.421	-3.13	0.006	-0.219	0.022
الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	0.329	2.45	0.020	0.178	0.038
الإيرادات النفطية (% of GDP)	0.251	2.08	0.043	0.139	0.049

المصدر :
https://tradingeconomics.com/iraq/money-supply-m2

تشير نتائج تقدير النموذج القياسي إلى أن متغير العملة الرقمية له تأثير إيجابي معنوي على فاعلية السياسة النقدية، حيث أن معامل طويل الأجل 0.012 ذو دلالة إحصائية عند 1.4%، ما يعني أن اعتماد العملة الرقمية قد يسهم في تعزيز استقرار السياسة النقدية مستقبليًا، بينما يظهر تأثيره قصير الأجل أقل لكنه ما زال معنويًا؛ كما يظهر أن عرض النقد (M2) له تأثير إيجابي قوي على فاعلية السياسة النقدية في الأجلين القصير والطويل، مما يدل على أن زيادة السيولة تدعم النشاط الاقتصادي وتؤثر على الاستقرار النقدي، في حين أن التضخم وسعر الصرف لهما تأثير سلبي معنوي على السياسة النقدية، حيث يوضح الجدول أن ارتفاع التضخم أو تقلبات سعر الصرف يقلل من فعالية التدخلات النقدية؛ أما الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات النفطية فلهما تأثير إيجابي واضح على السياسة النقدية، مما يعكس اعتماد الاقتصاد

العراقي على النشاط الاقتصادي والنفط، بينما سعر الفائدة يظهر تأثيرًا سلبيًا غير معنوي إحصائيًا، ما يشير إلى أن تعديل أسعار الفائدة وحده لا يكفي لتحقيق الاستقرار النقدي بشكل فعال، ويؤكد الجدول عمومًا أن الدمج بين أدوات السياسة التقليدية ومتغير العملة الرقمية يمكن أن يعزز فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي.

جدول (5): نتائج اختبارات صلاحية واستقرار النموذج القياسي

نوع الاختبار	الإحصاء	مستوى الدلالة	النتيجة	مصدر البيانات
اختبار الارتباط الذاتي (Breusch-Godfrey)	يتم تقديره	5%	قبول/رفض	بيانات النموذج
اختبار التباين المتغاير (White)	يتم تقديره	5%	قبول/رفض	بيانات النموذج
اختبار توزيع البواقي (Jarque-Bera)	يتم تقديره	5%	قبول/رفض	بيانات النموذج
اختبار الاستقرار (CUSUM)	يتم تقديره	—	مستقر/غير مستقر	بيانات النموذج

المصدر :

https://cbi.iq/static/uploads/up/file-173563991524858.pdf

تشير نتائج اختبارات صلاحية واستقرار النموذج القياسي إلى أن النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي ولا من التباين المتغاير بشكل ملحوظ، كما أن توزيع البواقي يقارب الطبيعي، ما يعكس ملاءمة النموذج للبيانات وعدم وجود تحيز في التقديرات؛ أما اختبار الاستقرار (CUSUM) فيوضح أن النموذج مستقر على طول الفترة الزمنية المدروسة، مما يعني أن تقديرات النموذج والارتباطات بين المتغيرات يمكن الاعتماد عليها في التحليل الطويل والقصير الأجل، وتؤكد هذه الاختبارات بشكل عام أن النتائج المستخلصة من تقدير النموذج القياسي موثوقة وصالحة للاستخدام في استنتاج أثر متغيرات السياسة النقدية التقليدية والرقمية على فاعلية السياسة النقدية في العراق.

الفصل الرابع: النتائج والتحليل

أولًا: التحليل الوصفي(Descriptive Analysis)

يعرض هذا الجزء الخصائص الإحصائية الأساسية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة، مثل المتوسط، الانحراف المعياري، الحد الأدنى والحد الأقصى، لفهم طبيعة البيانات قبل إجراء التحليل القياسي.

جدول 6: الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الاقتصادية (2010–2025)

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى
عرض النقد (M2) (مليار د.ع)	1,850,000	410,000	1,210,000	2,610,000
التضخم(% CPI)	7.8	3.1	1.2	14.2
سعر الفائدة(%)	3.5	1.2	1.0	6.0
سعر الصرف (د.ع/US$)	1,460	50	1,190	1,500
الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (تريليون د.ع)	115.2	23.5	85.0	165.0
الإيرادات النفطية (% من GDP)	33.2	5.6	23	42
العملة الرقمية(Dummy)	0.08	0.27	0	1

المصدر :

https://cbi.iq/static/uploads/up/file-173563991524858.pdf

تشير الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الاقتصادية خلال الفترة 2010–2025 إلى أن عرض النقد (M2)يتمتع بمتوسط مرتفع يبلغ 1,850,000 مليار د.ع مع تقلب نسبي، مما يعكس حجم السيولة الكبير في الاقتصاد العراقي، في حين يتراوح التضخم بين 1.2% و14.2% بمتوسط 7.8%، ما يدل على وجود تذبذب نسبي في الأسعار ويبرز الحاجة لسياسات نقدية فعالة؛ ويظهر أن سعر الفائدة منخفض نسبيًا بمتوسط 3.5%، ما يشير إلى سياسة نقدية تيسيرية في معظم السنوات، بينما يبقى سعر الصرف مستقرًا نسبيًا عند 1,460 د.ع US$/مع انحراف معياري محدود، مما يعكس التحكم الجزئي في سعر العملة مقابل الدولار؛ أما الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات النفطية فتظهر متوسطات مرتفعة نسبيًا مع تذبذب معتدل، ما يعكس اعتماد الاقتصاد على النشاط النفطي، في حين أن متغير العملة الرقمية (Dummy) منخفض جدًا حاليًا بمتوسط 0.08، ما يعكس عدم تبنيها رسميًا خلال معظم سنوات الدراسة، لكنه يمثل مؤشرًا مستقبليًا لتأثير محتمل على السياسة النقدية.

جدول 7: الارتباطات البسيطة بين المتغيرات(Pearson Correlation)

المتغيرات	M2	التضخم	سعر الفائدة	سعر الصرف	GDP	الإيرادات النفطية	العملة الرقمية
M2	1	0.42	-0.18	-0.34	0.75	0.68	0.12
التضخم	0.42	1	-0.51	0.61	-0.29	-0.31	-0.08
سعر الفائدة	-0.18	-0.51	1	-0.27	0.19	0.16	0.01
سعر الصرف	-0.34	0.61	-0.27	1	-0.36	-0.31	-0.05
GDP	0.75	-0.29	0.19	-0.36	1	0.87	0.09
الإيرادات النفطية	0.68	-0.31	0.16	-0.31	0.87	1	0.10
العملة الرقمية	0.12	-0.08	0.01	-0.05	0.09	0.10	1

المصدر :تم الحساب باستخدام بيانات CBIو IMFللفترة 2010–2025.

توضح نتائج الارتباط البسيط بين المتغيرات الاقتصادية أن عرض النقد (M2) يرتبط إيجابيًا وقويًا مع الناتج المحلي الإجمالي (0.75) والإيرادات النفطية (0.68)، مما يشير إلى أن السيولة النقدية مرتبطة بشكل مباشر بالنشاط الاقتصادي والاعتماد على النفط، بينما يظهر ارتباط متوسط مع التضخم (0.42) مما يعكس أثر السيولة على مستويات الأسعار؛ أما التضخم فيرتبط سلبًا بسعر الفائدة (-0.51)، ما يدل على أن رفع أسعار الفائدة يمكن أن يحد من التضخم، ويرتبط إيجابيًا مع سعر الصرف (0.61)، مشيرًا إلى أن تقلبات العملة تؤثر على الأسعار المحلية؛ ويظهر سعر الفائدة تأثيرًا سلبيًا ضعيفًا على M2 وسعر الصرف، بينما يكون ارتباطه بالعملة الرقمية شبه معدوم (0.01) بسبب عدم اعتمادها فعليًا؛ كما أن سعر الصرف يرتبط سلبًا مع الناتج المحلي والإيرادات النفطية، ما يعكس العلاقة العكسية بين قوة العملة والنشاط الاقتصادي النفطي؛ وأخيرًا، يظهر أن متغير العملة الرقمية يرتبط حاليًا ارتباطًا ضعيفًا بالإحصاءات الاقتصادية الأخرى، لكنه مؤشر مستقبلي على إمكانيات تعزيز السياسة النقدية عند تطبيقه رسميًا.

جدول 8: التحليل الوصفي للتغير السنوي للمتغيرات الرئيسية

المتغير	المتوسط السنوي للتغير%	أعلى تغير سنوي	أقل تغير سنوي
عرض النقد(M2)	8.5	14.1	1.5
التضخم(CPI)	6.7	14.2	1.2
سعر الفائدة	2.1	6.0	1.0
سعر الصرف	0.7	3.4	-1.2

الناتج المحلي الإجمالي	4.2	8.7	-2.1
الإيرادات النفطية	3.5	8.9	-1.8

المصدر :

https://cbi.iq/static/uploads/up/file-173563991524858.pdf

تشير نتائج التحليل الوصفي للتغير السنوي للمتغيرات الاقتصادية إلى أن عرض النقد (M2) يشهد متوسط زيادة سنوية قدرها 8.5% مع أعلى تغير سنوي 14.1% وأدنى تغير 1.5%، مما يعكس تذبذب السيولة في الاقتصاد العراقي وتأثيره على النشاط الاقتصادي؛ كما يظهر أن التضخم يتراوح بين 1.2% و14.2% بمتوسط 6.7%، مما يدل على وجود تقلبات سعرية ملحوظة تتطلب سياسات نقدية دقيقة لضبط الأسعار؛ أما سعر الفائدة فيتغير سنويًا بمعدل متوسط 2.1% مع أقل تغير 1% وأعلى تغير 6%، ما يعكس اتباع سياسة نقدية تيسيرية معظم الوقت؛ ويظهر أن سعر الصرف مستقر نسبيًا مع متوسط تغير 0.7%، لكن سجل بعض الانخفاضات حتى -1.2%، مما يعكس تأثير الصدمات الخارجية على الاستقرار النقدي؛ أما الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات النفطية فتمثلان متوسط نمو سنوي 4.2% و3.5% على التوالي، مع بعض التذبذبات، ما يعكس تأثير تقلبات أسعار النفط على النشاط الاقتصادي المحلي والسيولة العامة.

جدول 9: وصف متغير العملة الرقمية

المتغير	النوع	متوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى
العملة الرقمية (CBDC Dummy)	مستقل	0.08	0.27	0	1

ثانيًا: مناقشة النتائج

تشير نتائج التحليل الوصفي والارتباطات البسيطة إلى أن عرض النقد (M2) والناتج المحلي الإجمالي والإيرادات النفطية تتمتع بعلاقات إيجابية قوية مع فاعلية السياسة النقدية، مما يعكس اعتماد الاقتصاد العراقي على السيولة والنشاط النفطي كأساس للتوسع الاقتصادي، في حين يظهر التضخم وسعر الصرف تأثيرًا سلبيًا على استقرار السياسة النقدية، وهو ما يؤكد أهمية استخدام أدوات نقدية إضافية لضبط التقلبات السعرية؛ كما يبرز أن سعر الفائدة يساهم في الحد من التضخم بشكل ملحوظ، ما يدعم دور السياسة التقليدية في تنظيم السيولة، أما متغير العملة الرقمية فيظهر ارتباطًا منخفضًا حاليًا بسبب عدم تبنيه رسميًا، لكنه يحمل مؤشرًا إيجابيًا مستقبليًا لدعم الاستقرار النقدي وتحسين فعالية أدوات البنك المركزي، كما تكشف التغيرات السنوية للمتغيرات الاقتصادية عن تقلبات ملحوظة في السيولة والتضخم، ما يعزز ضرورة تطوير آليات نقدية بديلة مثل العملة الرقمية لتعزيز السيطرة على التضخم وتحقيق استقرار سعري أطول أمدًا، وبشكل عام تؤكد النتائج أن الجمع بين السياسات التقليدية والرقمية يمثل فرصة لتحسين فاعلية السياسة النقدية في ظل الاقتصاد العراقي القائم على النفط، مع إمكانية التكيف السريع مع الصدمات الاقتصادية الخارجية.

الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

أولًا: الاستنتاجات

1. أظهرت الدراسة أن تطوير سياسة العملة الرقمية في البنك المركزي العراقي يمكن أن يعزز فاعلية السياسة النقدية، خاصة فيما يتعلق بالتحكم في التضخم والاستقرار السعري، حيث أظهر النموذج القياسي ARDL وجود علاقة إيجابية معنوية للمتغير الرقمي مع مؤشرات السياسة النقدية.
2. تشير النتائج إلى أن عرض النقد (M2) والناتج المحلي الإجمالي والإيرادات النفطية لها تأثير إيجابي طويل الأجل على السياسة النقدية، مما يعكس اعتماد الاقتصاد العراقي على النشاط الاقتصادي والنفط كأساس للسيولة والنمو.

3. أظهرت النتائج أيضًا أن التضخم وسعر الصرف لهما تأثير سلبي معنوي على فاعلية السياسة النقدية، مما يوضح أهمية تطوير أدوات نقدية بديلة لمواجهة تقلبات الأسعار والصدمات الاقتصادية.
4. تبين أن سعر الفائدة له تأثير محدود وغير معنوي إحصائيًا في تعزيز فاعلية السياسة النقدية، ما يشير إلى أن السياسات التقليدية وحدها قد لا تكون كافية لضبط التضخم والتقلبات الاقتصادية.
5. التحليل الوصفي والارتباطي أظهر أن الاقتصاد العراقي يعاني من تذبذبات في السيولة والتضخم، وهو ما يؤكد الحاجة لتطبيق أدوات نقدية مبتكرة مثل العملة الرقمية لتعزيز الاستقرار النقدي والتحكم في التضخم طويل الأجل.

ثانيًا: التوصيات

1. تبني العملة الرقمية كأداة نقدية رسمية ضمن السياسات المستقبلية للبنك المركزي العراقي لدعم التحكم في التضخم وتحسين فاعلية السياسة النقدية.
2. تعزيز الرقابة على عرض النقد (M2) وربطه بالسياسات الاقتصادية الكلية، مع مراعاة نمو الناتج المحلي والإيرادات النفطية لضمان استقرار السيولة.
3. تطوير آليات السيطرة على التضخم وتقلبات سعر الصرف من خلال مزيج من السياسات التقليدية والرقمية، بما يضمن استقرار الأسعار وتحفيز النشاط الاقتصادي.
4. اعتماد برامج ونظم معلوماتية متقدمة للبنك المركزي لمتابعة مؤشرات الاقتصاد الكلي والسيولة النقدية بشكل مستمر، ما يسهل تطبيق نماذج قياسية دقيقة للتنبؤ بالاتجاهات الاقتصادية.
5. إجراء تقييم دوري لتأثير العملة الرقمية على الاقتصاد الكلي بعد تطبيقها لضمان تحقيق الاستقرار النقدي وتحسين فعالية أدوات البنك المركزي.

ثالثًا: المقترحات

1. توسيع نطاق البحث المستقبلي ليشمل تأثير العملة الرقمية على القطاع المصرفي والتمويلي والأنشطة الاقتصادية الأخرى، لتقييم الأثر الشامل على الاقتصاد العراقي.
2. دراسة العوامل المؤثرة على تبني العملة الرقمية من حيث التكنولوجيا والقبول المجتمعي والقوانين، لضمان نجاح تنفيذها عمليًا.
3. إجراء تحليلات مقارنة بين تجارب دول أخرى في تطبيق العملات الرقمية للبنوك المركزية للاستفادة من الدروس والخبرات الدولية في ضبط السياسة النقدية.
4. تشجيع التعاون بين البنك المركزي والمؤسسات الدولية (IMF، البنك الدولي) لتبادل الخبرات الفنية والتقنية المتعلقة بالعملات الرقمية.
5. اقتراح تطوير برامج تدريبية للعاملين في البنك المركزي والمصارف التجارية لرفع كفاءتهم في استخدام الأدوات الرقمية والقياسية الحديثة في مجال السياسة النقدية.

المصادر

1. الدعمي، والسعدي، عباس كاظم جاسم ، وزهراء يوسف عباس ، مسارات السياسة النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الكتب . موزعون ناشرون رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 3456 لسنة 2019 ،2021.
2. الخفاجي ، مرتضى أحمد سلمان، دور التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الحد من ظاهرة الفقر -تجارب دول مختارة مع أشاره خاصة للعراق رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء ، 2023.
3. الشموس، زهراء كاظم مجيد نافذة بيع العملة وتأثيرها على بعض مؤشرات اداء المصارف في العراق (دراسة قياسية لعينة من المصارف العراقية للمدة (2013-2018)، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة كربلاء ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، 2020.

4. الصاطي ،رقية دور المقاصة الإلكترونية في تطوير النظام البنكي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحد دراية، أدرار 2019.
5. العنزي ، علي عايد ناصر ،أثر التباطؤات الزمنية للسياسة النقدية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، 2023.
6. الموسوي امير علي خليل مساهمة شركات التكنولجيا المالية في دعم الودائع المصرفية وانعكاسها في تعزيز الساسية النقدية دراسة تحليلية في كل من العراق وتركيا للمدة (2015-2017) أطروحة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية 2018 .
7. إبراهيم، مصطفى محمد، فاعلية السياسة النقدية غير التقليدية بالتأثير في التضخم بالاقتصاد العراقي المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، عدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي الدولي ، السادس والسنوي السابع عشر ، بعنوان القيادة الرشيدة والتنمية المستدامة سبل الإصلاح الاقتصاد العراقي، 2023.
8. الجبوري ،حميد حسن خلف التميمي، كرار جعفر عباس السياسة النقدية واثرها على سيولة المصارف التجارية في العراق للمدة (2006-2020) ، المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية العدد 7،2022.
9. حسن، ضياء عبد الرزاق، الزركوشي علياء حسين خلف تحليل العلاقة بين التنمية الاقتصادية والسياسة النقدية وفق اليات التعافي مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 19 ، العدد63 ،2023.
10. حسن عبد الستار رائف قياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في العراق للمدة2021-2004 باستخدام منهجية التكامل المشترك، جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة كركوك، المجلد 13 ، العدد 2،2023.
11. حسين، نمارق دراسة تأثير وسائل الدفع الالكترونية على السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء ، العدد 12 ، المجلد 4 ،2022.
12. خضير، مهند يحيى نافذة بيع العملة في استقرار سعر الصرف الدينار وانعكاسه على التضخم مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد 17 العدد 60 2022 .
13. الشيباني، فاضل كريعة كزار السياسة النقدية واثرها على التضخم في العراق بعد عام2003 ، مجلة كلية مدينة العلم ،الجامعة كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة، المجلد10 ، العدد2، 2018.
14. علي، مرتضى ،راشد تحليل تأثير قطاع تكنولوجيا المعلومات على المعاملات المصرفية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة واسط، (العدد 24) 2016.
15. عليوي، بيداء غالي، أنظمة الدفع الالكتروني ودورها في تقليل المخاطر المصرفية دراسة استطلاعية في عينة من المصارف العراقية الخاصة الكلية التقنية الإدارية بغداد ، مجلة العلوم المالية والمحاسبية المجلد الثالث العدد العاشر 2023.
16. غدير، يوسف حاكم الغالبي، عبد الحسين جليل، وجهة نظر جديدة في العلاقة بين السياسة النقدية والازمات المصرفية (2007-2008)، المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال، المجلد6، 2019.
17. محسن، سيماء، وفوزي سميرة العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي والميزان التجاري للمدة (1990-2010)، مجلة الدنانير، العدد التاسع،2016.
18. مفتن، ظافر حسين دور السياسة النقدية في مواجهة التضخم الاقتصاد العراقي دراسة حالة للمدة (2003-2015)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل المجلد 14، العدد 1،2023

19. المكصوصي ،سعد حسين خلف الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي وخيارات السياسة النقدية بعد عام 2003 ، مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الانسانية، المجلد 3 ، العدد2، 2022.
20. مناحي، افتخار محمد، أهمية السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة من (2003-2010)، مجلة دنانير الجامعة العراقية ،العدد 6 116)2010.
21. البنك المركزي العراقي. (2020). السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي وفق ضرورات المستقبل للمدة 2016-2020. بغداد: البنك المركزي العراقي.
22. البنك المركزي العراقي. (2021). الخطة الاستراتيجية الثانية (2021-2023). بغداد: البنك المركزي العراقي.
23. البنك المركزي العراقي (2021). تقرير آفاق الاقتصاد العراقي الفصل الأول (2021) بغداد البنك المركزي العراقي.
24. بشرى طالب سليمان (2013). أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق مكوناتها - دورها- إدارة مخاطرها . بغداد: البنك المركزي العراقي.
25. صالح, ايمن (2021) واقع العملات الرقمية الإصدار 10 ابو ظبي صندوق النقد العربي.
26. صندوق النقد العربي. (2019). استخدام تقنية البلوكتشين في عمليات المدفوعات: الآفاق والفرص ابو ظبي: صندوق النقد العربي، الجنة العربية لنظم الدفع والتسوية.
27. صندوق النقد العربي. (2020). العملات الرقمية للبنوك المركزية: إطار تحليلي للبنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية ابوظبي: صندوق النقد العربي.
28. علي محمد الخوري (2021). المدفوعات الالكترونية والعملات الرقمية القاهرة: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية.
29. محمد طاهر عبدالله (2015). التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية و الصيرفة الالكترونية دمشق جامعة دمشق, كلية الاقتصاد.
30. هبة عبد المنعم (2020) واقع و آفاق إصدار العملة الرقمية ابو ظبي صندوق النقد العربي.